



هيئة مكافحة الفساد

INFO@PACC.PNA.PS



WWW.PACC.PS



@PACC.PAL



@PALESTINIANANTI-CORRUPTION 9222



الامتثال

لتدابير النزاهة والحوكمة في سلطة الأراضي

أنجزت هيئة مكافحة الفساد دراسة متخصصة حول تدابير النزاهة والحوكمة في عمل سلطة الأراضي، وخلصت الدراسة الى نتائج تتعلق بمخاطر الفساد في سلطة الاراضي، وأوصت باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير الوقائية لتجنب الوقوع في شبكات فساد، وتم تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة عملية الامتثال.

حيث وقعت الدراسة المنجزة على (28) توصية تطويرية؛ تستهدف تعزيز وتدعيم تدابير النزاهة والحوكمة في عمل سلطة الأراضي، بما يشمل التوصيات التي تتعلق بسلطة الأراضي بشكل عام، بالإضافة للتوصيات المُركزة على بعض الإدارات العامة، وتحديدًا الإدارة العامة لأملاك الدولة، والإدارة العامة للمساحة، وكذلك جزئية التخمينات "التقدير العقاري".

ويلاحظ المتفحص لتلك التوصيات بأن بعضها يمكن تطبيقه بشكل آني، أو قصير المدى، والبعض

الآخر يصنف بأنه متوسط أو طويل المدى أو "استراتيجي"، بحيث يحتاج مدة زمنية أطول لغايات تنفيذه على أرض الواقع.

ويمكن القول بأن سلطة الأراضي تسعى لتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة، مما يجعلنا نصنف نسبة الامتثال – إجرائياً – بأنها عالية، أما نسبة الامتثال المنصبة على النتائج فيمكن وصفها بأنها متوسطة إلى مقبولة.



تدابير النزاهة والحوكمة في سلطة الأراضي الفلسطينية

حزيران / 2020

خلال ورشة "جلسة الامتثال" بين هيئة مكافحة الفساد وسلطة الأراضي

د. رضوان: الامتثال هو أساس التدابير التي تخلص لها دراسات المخاطر



نفذت الهيئة وبالتعاون مع سلطة الأراضي ورشة "جلسة الامتثال"، بهدف تقييم عملية الامتثال لدراسة "تدابير النزاهة والحوكمة في عمل سلطة الأراضي"، بحضور ممثلين عن الادارات المختصة في سلطة الأراضي.

وأشار رئيس الهيئة د.رائد رضوان إلى أن التدابير الوقائية تعمل على تحسين بيئة عمل المؤسسات بما يضمن تحسين وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين، مبيناً بأن الهيئة تبنت خلال الفترة الماضية إعداد مجموعة من دراسات المخاطر، وهو عمل مشترك بين الهيئة وباقي مؤسسات الدولة من أجل درء مخاطر الفساد.

من جانبه أكد رئيس سلطة الأراضي المستشار علاء التميمي أن سلطة الأراضي تُشكل البنك المركزي الوطني الخاص بالأراضي وخط الدفاع الأول عنها خاصة في ظل الظروف العصيبة التي تتعرض لها المنطقة.

أبرز التوصيات الاجرائية الناجمة عن متابعة الامتثال والتي تم تنفيذها بشكل تام



1. اقرار دليل إجراءات جديد يراعي قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة.
2. تدريب الموظفين في سلطة الأراضي على قانون مكافحة الفساد، والأنظمة المساندة له، وقد شملت عملية التدريب ما نسبته (95%) من الموظفين، وقد أبدت سلطة الأراضي استعدادها لأية تدريبات مستقبلية.
3. إعداد دليل إجراءات يتضمن تعليمات وحدة الرقابة الداخلية للعام 2024 وسيتم تدريب الموظفين عليه.
4. تشكيل لجنة التقارير في سلطة الأراضي، ويتم متابعة التقارير بواسطة مكتب رئيس سلطة الأراضي.
5. تفعيل الموقع الالكتروني، ونشر التقارير السنوية.
6. الربط الالكتروني مع الجهات ذات العلاقة.
7. إحداث الارشفة الالكترونية ويتم متابعتها.
8. تصديق المعاملات الكترونياً.
9. تدريب موظفين على كشف التزوير، وتم احداث الربط الالكتروني للوقاية من التزوير.

الهيئة تصدر دراسة بعنوان

“مدى التزام الشركات العائلية الفلسطينية بمبادئ الحوكمة وانعكاسه على أدائها واستمراريتها”

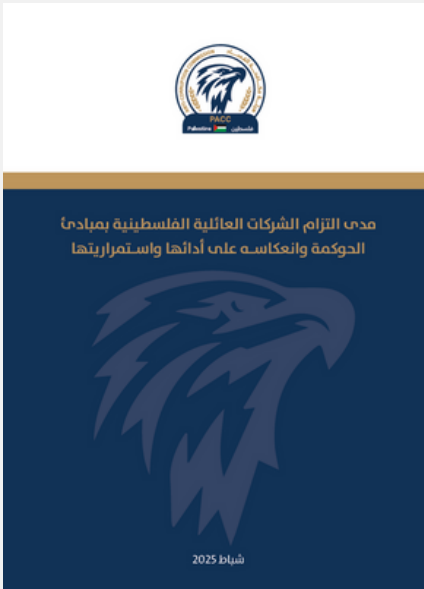
هدفت الدراسة إلى تشخيص مدى التزام الشركات العائلية في فلسطين بمبادئ حوكمة الشركات خاصة التزامها بأحكام قرار بقانون الشركات رقم 42 لسنة 2021 وأحكام الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية في فلسطين. وانعكاس التزامها على أداء هذه الشركات واستمراريتها، ودراسة العلاقة بين التزام الشركات العائلية بمبادئ الحوكمة وادائها وتطورها واستمرارها، وتحديد معيقات التزام الشركات العائلية بمبادئ الحوكمة، وتقييم دور الجهات ذات العلاقة مثل الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة في تعزيز التزام الشركات العائلية بمبادئ الحوكمة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واتباع الأسلوبين الكمي والكيفي في تجميع البيانات. لإعداد هذه الدراسة تم التنسيق مع الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد، تم اعداد استبيان وتوزيعه على 216 شركة.

من أبرز نتائج الدراسة: أن الشركات العائلية المبحوثة تقوم بتطبيق مبادئ الحوكمة بدرجة متوسطة، وهناك علاقة إيجابية قوية بين تطبيق الشركات العائلية لمبادئ الحوكمة وأداء هذه الشركات مما يدل على أن الحوكمة الجيدة في الشركات ليست مجرد متطلب قانوني أو تنظيمي.

وأهم ما أوصت به الدراسة ترميز الشركات "العائلية" المسجلة في

وزارة الاقتصاد الوطني ليتوفر قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة حول هذه الشركات. وقيام الوزارة بالطلب من هذه الشركات تقديم بيانات وتقارير متعلقة بالحوكمة بشكل دوري، وتدريب طاقم متخصص لنشر الوعي بأهمية الحوكمة في كافة المحافظات.

بالإمكان الاطلاع على الدراسة على موقع الهيئة الإلكتروني.





ضمن برنامج التوعية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة، نفذت الهيئة تدريبات حول القانون ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح، نظام الهدايا، نظام الحماية، وقرارات الذمة المالية.

شارك في التدريبات ما مجموعه (211) مشارك/ة من قطاع الهيئات المحلية في كل من جنين وبيت لحم، وطلبة جامعة طابيتا قومي، والجامعة العربية الأمريكية، وفي القطاع العام، وكالة وفا، ومؤسسة الاقراض الزراعي.



الهيئة ومؤسسة أمان وجامعة النجاح الوطنية

وبالتنسيق مع العيادة القانونية في الجامعة، ينفذون لقاءً لطلبة العلوم السياسية والقانون في جامعة النجاح الوطنية حول أدوات المساءلة المجتمعية، وتضمن التدريب أيضاً شرحاً مفصلاً حول قانون مكافحة الفساد، الجرائم التي تندرج ضمن القانون، وآليات الإبلاغ عن شبهات فساد.

شارك في اللقاء (24) طالباً وطالبة.

يأتي هذه اللقاء ضمن الهدف الاستراتيجي الثاني من الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030، والمعني بتعزيز المسؤولية الجماعية والوقاية من الفساد والإبلاغ عنه، ضمن مخرج حملات توعية تشمل النساء والشباب والأطفال وجميع الفئات حول أسباب الفساد وأشكاله.



د. رضوان: الفساد آفة تنخر بالمجتمعات وتؤثر سلباً على عملية التنمية المستدامة



التقى رئيس الهيئة د. رائد رضوان بعددٍ من المشاركين في برنامج جامعة تميز الربيعية من منتدى شارك الشبابي، بهدف التعرف على مهام الهيئة في مجالات التوعية بمخاطر الفساد والوقاية منه، ودور الشباب في تعزيز قيم النزاهة والشفافية، ودور الهيئة في مجال انفاذ القانون.

وأوضح د. رضوان أن الهيئة تعمل في مجال التدابير الوقائية الى جانب انفاذ القانون للحد من انتشار الفساد ومنع وقوعه، وتحصين المواطنين من الوقوع في شبهاته، وأشار إلى أن توفير الخدمات وتقديمها للمواطنين بشكل متساوٍ وعادل وشفاف يقلل من انتشار جرائم الفساد.

بدورها أكدت رئيسة وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في الهيئة أ. رنا صلاح الدين على أهمية تعزيز التعاون وآفاق العمل المشترك بين الجانبين، بما يساهم بتمكين جيل الشباب وتحصينهم من الوقوع بشبهات الفساد.

الهيئة تختتم زيارة دراسية الى جمهورية ليتوانيا

للاطلاع على تجربة بناء

نظام نزاهة وطني وإدارة مخاطر الفساد

اختتمت الهيئة وضمن مشروع التوأمة مع الهيئة الوطنية الإيطالية لمكافحة الفساد والممول من الاتحاد الاوروبي، زيارة رسمية الى جمهورية ليتوانيا بهدف الاستفادة من التجربة اللتوانية المتميزة في مجالي نظام النزاهة الوطني وإدارة مخاطر الفساد، من خلال الاطلاع على أساليب وممارسات إدارة الوقاية من الفساد وتطبيق معايير النزاهة الوطنية، يسعى الوفد الفلسطيني إلى تطوير وتحسين نظام النزاهة الوطني الفلسطيني، بالإضافة الى تعزيز القدرات في مجال دراسات إدارة مخاطر الفساد، مع التركيز على الجوانب القانونية والتنظيمية وإدارة مخاطر الفساد في القطاعات الحيوية. وتتيح هذه الزيارة الفرصة لتبادل الخبرات وتطبيق الدروس المستفادة في السياق الفلسطيني.



واطلع الوفد المشارك من الهيئة على كيفية تطوير وتطبيق نظام النزاهة الوطني في لتوانيا، مع التركيز على محددات ومعايير النزاهة مثل سيادة القانون، الشفافية، الحوكمة، المساءلة والمحاسبة، وفهم الاطار العام للنظام ومكوناته وآليات المتابعة والامتثال، تطوير ومراجعة معايير النزاهة الوطنية في القطاع العام والمؤسسات بما يتناسب مع التجارب الإقليمية والدولية ويراعي الخصوصية الفلسطينية،



بالإضافة للاطلاع على أدوات جمع البيانات المناسبة، والمنهج التحليلي لقراءة البيانات وذلك بالاطلاع على الممارسات الفضلى.

وفي مجال ادارة مخاطر الفساد، اطلع المشاركون من هيئة مكافحة الفساد على الاطار القانوني والتنظيمي لإدارة مخاطر الفساد في جمهورية لتوانيا، والمسؤولية القانونية لإدارة مخاطر الفساد. التحديات التي تواجه إدارة مخاطر الفساد في جمهورية لتوانيا، وكيفية التعامل معها، -المعايير التي يتم بموجبها استهداف قطاع أو مجال معين فيما يخص إدارة المخاطر في لتوانيا مثل الشراء العام، التوظيف العام، المالية، والصحة، كيفية الاستفادة من إدارة المخاطر في التخطيط الاستراتيجي الوطني والداخلي.

وكذلك اطلع الوفد على كيفية التعامل مع البيانات في رصد هذه مخاطر الفساد، المتابعة والامتثال على خطة الاستجابة بشكل دوري، والتحديات المحتملة لعمليتي المتابعة والامتثال، توضيح دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر، بالإضافة للاطلاع على انجازات أكاديمية النزاهة في لتوانيا خصوصا بالجوانب المرتبطة بطابة الثلج (مؤسسات نشطة بجهود ادارة المخاطر تقوم بتدريب مؤسسات اقل نشاطا حتى توازي المؤسسات النشطة).



أبرز إنجازات الهيئة خلال العام 2024 على صعيد انفاذ القانون



تشير بيانات التقرير السنوي 2024 الى أن عدد الشكاوى والبلاغات التي تم متابعتها (1006) شكوى/ بلاغ، حيث تلقت الهيئة (670) شكوى وبلاغ، في حين بلغ عدد الشكاوى والبلاغات المدورة (331) شكوى وبلاغ، وقد أُعيد فتح (5) شكاوى وبلاغات لورود معطيات جديدة استوجب إعادة فتحها.

استلمت الهيئة
670 شكوى وبلاغ

أنجزت الهيئة في إطار متابعتها للشكاوى والبلاغات ما مجموعه (504) شكوى وبلاغ

رد لعدم الاختصاص

91 شكوى وبلاغ

حفظ

361 شكوى وبلاغ

إحالة للنائب العام

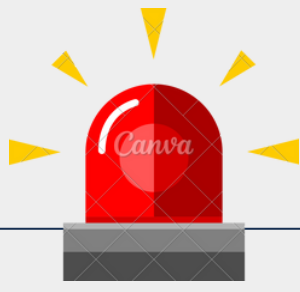
32 قراراً

بلغ عدد اقرارات الذمة المالية التي تم استلامها من المكلفين الخاضعين

2542 اقراراً

منح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، لا سيما المادة (9) منه، للهيئة صلاحية تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى المتعلقة بشبهات الفساد ودراستها ومتابعتها، ومنح بعض موظفي الهيئة صفة الضبطية القضائية التي تمكّنهم من اتخاذ إجراءات البحث والتحري وجمع الاستدلالات المتعلقة بجرائم الفساد.

وتستقبل الهيئة تقارير محالّة من ديوان الرقابة المالية والإدارية أو أية جهة أو مؤسسة، وكذلك من لجان التحقيق الوزارية أو الانضباطية إذا ما توصلت أيّ من هذه اللجان إلى وجود شبهاتٍ بارتكاب جرائم فساد.



معلومة بتفيدك

تسعى هيئة مكافحة الفساد إلى تعزيز منظومة النزاهة والوقاية من الفساد؛ وتستند في ذلك إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشاركية مع الوزارة أو المؤسسة ذات العلاقة لتشخيص بيئة العمل وفحصها بما يساهم في تطوير أدوات ووسائل لتضييق البيئة المواتية لشبهات الفساد، والحد من مخاطرها على المؤسسة، حيث تُعد هذه الدراسات أداة لإعداد الخطط الوقائية وفق أولويات تحكمها ضوابط ومعايير وسياسات الهيئة المعتمدة من جهة الاختصاص، حيث تهدف هذه الدراسات إلى خلق بيئة عمل نزيهة في هذه الجهات، وتحسين العاملين فيها من الوقوع في شبهات الفساد، ويتم إعدادها بالشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالدراسة.

وقد أصدرت الهيئة مجموعة من دراسات المخاطر، كان أبرزها دراسة " واقع الحوكمة في الكوتا والقوائم السلعية"، ودراسة " تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية"، دراسة "مدى التزام الشركات العائلية الفلسطينية بمبادئ الحوكمة وانعكاسه على أدائها واستمراريتها"، دراسة "تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة العدل"، دراسة "تدابير النزاهة والحوكمة في سلطة الأراضي"، ودراسة "إدارة مخاطر الفساد في القطاع الصحي".





هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

رام الله / البالوع / شارع هيئة مكافحة الفساد



+970 2 242 4076/7/8



الخط الساخن: 139



00970562777003



PACC.PAL@



www.pacc.ps

